اقتصاد

مدير «بحوث الطاقة» لـ«الوطن»: معايير جديدة لمراقبة التجهيزات الكهربائية المستوردة

| قصي محمد

كشف مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة يونس علي عن دراسة سوف يتم إعدادها لإنشاء مخبر خاص بالمركز ليتم فحص جميع عينات الأجهزة الكهربائية المستوردة للتأكد من مطابقتها للمواصفات وترشيدها للاستهلاك الكهربائي. جاء ذلك خلال اجتماع وزير الكهرباء زهير خربوطلي أمس مع مديري المركز.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد أهمية موضوع مراقبة التجهيزات الكهربائية التي يتم استيرادها من الخارج من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ومديرية الجمارك العامة. وبيّن علي أن الاجتماع ركّز على ضرورة وضع آلية لتحديد المعايير الفنية اللازمة لمراقبة التجهيزات الكهربائية المستوردة، وبما يضمن التقليل من الاستهلاك الكبير لهذه الأدوات، موضحاً أن ذلك سيكون له انعكاسات كبيرة على المنظومة الكهربائية والاقتصاد الوطني بالمجمل. وأشار إلى أن الاجتماع ركز على ضرورة متابعة أعمال مركز الاختبارات الصناعية المخصص لاختبار التجهيزات الكهربائية التي يتم استيرادها من الخارج. إضافة إلى دراسة إمكانية أن يقوم المركز بشراء وتأمين المخابر اللازمة لمراقبة جودة ومستوى عمل التجهيزات الكهربائية وفقاً للإمكانات المتاحة.. وكان وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي قد ناقش خلال اجتماعه أمس مع مديري المركز الوطني لبحوث الطاقة إستراتيجية المركز المستقبلية وسبل تطوير عمله ورفده بالكوادر الفعالة وتكثيف نشاطاته في مختلف المجالات وخاصة الجولات الميدانية وورشات العمل، مؤكداً رفع كفاءة استخدام الطاقة وترشيد استهلاكها ونشر الوعي الطاقي انطلاقاً من منازلنا إلى أماكن عملنا ومحيطنا لما له من أهمية كبيرة. كما عرض لمقترحات تطوير العمل.

وانطلاقاً من أسباب صمود قطاع الكهرباء بسبب تضحيات جيشنا العربي السوري وصمود عمالنا شدد الوزير خربوطلي على ضرورة تطوير عمل المركز ليرتقي ويواكب أحدث التطورات وأساليب البحث العلمي، وأشار إلى استعداد الوزارة لتقديم كل ما من شأنه تحقيق أهداف المركز وتنفيذ إستراتيجيته ووضع آليات التنفيذ، وان سورية ماضية باتجاه النصر إن شاء الله وحالياً علينا العمل ضمن الإمكانات المتاحة وتذليل العقبات وإيجاد حلول بديلة دوماً.. من جانبه قدم مدير عام المركز الوطني لبحوث الطاقة يونس علي عرضاً عن واقع عمل المركز وإستراتيجيته للأعوام القادمة المشروعات التي تم ويتم العمل على تنفيذها وأن المركز يقوم وعلى الرغم من الحرب الإرهابية التي تتعرض لها سورية بإجراء الدراسات والبحوث العلمية وتنفيذ المشاريع التجريبية والريادية المساعدة على رسم السياسات بما يخص الاستخدام الأمثل للموارد الطاقية المتوافرة في البلاد.

الحكومة تقرّ التعليم المسائي في الجامعات وزيادة مكافأة المتفوقين في شهادات التعليم الأساسي والثانوي

حاكم المركزي: الدفع الإلكتروني يخفض الكاش إلى النصف خلال خمس سنوات

معايير وضوابط جديدة للإقراض بغرض الإنتاج الزراعي والصناعي

| الوطن

حملت جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية العديد من القرارات ومشاريع القوانين والمراسيم التي تهم الشأن العام، حيث ناقشت الحكومة أمس إمكانية زيادة المكافأة الشهرية للطلاب المتفوقين بشهادة التعليم الأساسي والشهادة الثانوية بفروعها المختلفة وإحداث التعليم المسائي في الجامعات الحكومية إضافة إلى تشكيل لجنة فنية عليا لاستثمار النجاح الكبير لمعرض دمشق الدولي ومنح الإذن للحرفيين وأصحاب المنشآت غير الحاصلة على الترخيص الإداري بمزاولة المهنة لمدة عامين بشكل مؤقت.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (حصلت «الوطن» على نسخة منه) قدم حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام عرضاً لخطة عمل المصرف التي تمحورت حول إعادة الهيكلة على المستوى الإداري والبنية التحتية والعمل على تحفيز تسليف أكبر للإنتاج حسب أولويات التعافي والتنمية وتنقية القيود المحاسبية ومطابقة التشابكات المالية وتعزيز التعاون الخارجي ووضع ضوابط لتحصيل الديون المتعثرة من أجل عودة المعالجات للقنوات الرسمية والقانونية وبلورة تشريع تغيير شروط التمويل ودراسة جدوى إنشاء شركات لشراء الديون المتعثرة أو إدارة الشركات المعنية بالتعثر وتنقية أوضاع المصارف.

من جانبه بيّن حاكم المصرف المركزي في تصريح صحفي أنه تم استعراض مختلف أطوار الأتمتة التي تمت في مصرف سورية المركزي والتي تحاول خلال السنوات القادمة أن يكون المصرف أكثر فعالية وتكاملاً مع السياسة المالية والاقتصادية عموماً ولكي يتم ذلك أطلقنا فكرة أن يطبق بسورية بجهود محلية مشروع (آر تي جي إس) ومشروع (إس آي إتش) وهما عبارة عن مشروع الحوالات الكبيرة الفورية، ومشروع التقاص الإلكتروني.

إضافة إلى موضوع الدفع الإلكتروني الذي يتعلق بالمحافظ الإلكترونية والذي من الممكن أن يخلصنا من الأوراق النقدية بشكل متسارع وأملنا خلال أربع أو خمس سنوات أن يصل الكاش إلى نصف ما هو عليه حالياً.

وكلف المجلس وزارات الزراعة والإصلاح الزراعي والصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك شراء المنتجات الزراعية وخاصة البندورة من الفلاحين مباشرة ونقلها مجاناً إلى الأسواق ومعامل الكونسروة بهدف دعم الفلاحين وتشجيعهم على الاستمرار بالأعمال الزراعية، كما كلف مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف ومديري المصارف بوضع معايير وضوابط جديدة للإقراض بغرض الإنتاج الزراعي والصناعي.

ووافق المجلس على كتاب وزارة الأشغال العامة والإسكان حول موضوع إعادة التوازن السعري للمشاريع المتعثرة المتعاقد على تنفيذها من جهات القطاع العام، كما وافق على كتاب وزارة الصناعة حول السماح بنقل الأقطان المحبوبة خارج الحدود الإدارية دون التقيد بشهادة المنشأ لموسم ٢٠١٧/٢٠١٨.

وبغية تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية مع جمهورية العراق، وتبسيط إجراءات السفر لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة والخاصة والمهمة من مواطني الدولتين ناقش المجلس مشروع قانون بتصديق مذكرة التفاهم الموقعة في دمشق بتاريخ ٢٠١٧/٨/٣ بين وزارة الخارجية والمغتربين في سورية ووزارة الخارجية العراقية حول الإعفاء المتبادل من تأشيرة الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة والخاصة والمهمة ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره.

ومتابعة لمناقشة خطط ورؤى الجهات العامة للمرحلة المقبلة قدم رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني عرضاً حول خطة الهيئة ورؤيتها المستقبلية التي تهدف لجعل الهيئة مركز تميّز في مجالات التخطيط والتنمية على المستوى الوطني، تسهم في زيادة كفاءة وفعالية إدارة موارد الدولة، وفي تمتين الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص، موضحاً أن رسالة الهيئة الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بالتنسيق مع الجهات المعنية، عن طريق إعداد الدراسات والسياسات العامة والرؤى والإستراتيجيات والخطط الوطنية، ومتابعة تنفيذها، ورصد وتقييم أثرها، وتنسيق نشاطات التعاون الدولي، واقتراح التشريعات اللازمة، بغية بناء الدولة العصرية وتعزيز إنتاجية المؤسسات العامة وقدراتها التنافسية.

وخلال الجلسة وافق المجلس على تخصيص مبلغ مليار ليرة سورية من الإيرادات المحلية المضافة إلى الرسوم الجمركية لمصلحة محافظة اللاذقية لدعم الموازنة المستقلة وتنفيذ مشاريع خدمية في وحداتها الإدارية وفق الأولوية والأهمية.

كما ناقش المجلس مشروع قانون بتعديل مقدار المكافأة الشهرية التي تمنح للطلاب الأوائل في الشهادات العامة ليصبح عشرة آلاف ليرة سورية للتلاميذ الأوائل في شهادة التعليم الأساسي والإعدادية الشرعية، وخمسة عشر ألف ليرة سورية للطلاب الأوائل في الشهادة الثانوية بمختلف فروعها ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره وذلك انطلاقاً من ضرورة الاهتمام بالمتفوقين الأوائل في الشهادات العامة وتشجيعهم على الاستمرار في تفوقهم.

وفي سياق متصل وبهدف تشجيع الحرفيين وأصحاب الورش على متابعة أعمالهم وافق المجلس على منح المنشآت القائمة والمستثمرة غير الحاصلة على الترخيص الإداري إذناً بمزاولة نشاطها بشكل مؤقت لمدة سنتين وذلك بقرار من الجهة المختصة بالترخيص الإداري، ورغبة في استثمار البنية التحتية المتوافرة في بعض الكليات الجامعية من مدرجات وقاعات ومخابر في فترة ما بعد الظهر، وللاستفادة من خبرة الكوادر العلمية والإدارية فيها وتأمين فرص قبول إضافية للطلاب في بعض التخصصات المرغوبة بشكل أكبر ناقش المجلس مشروع مرسوم بإحداث التعليم المسائي في الجامعات الحكومية ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره.

توقعات بزيادة إنتاج «التوينان» حتى ٣ ملايين متر مكعب غازاً مع نهاية العام القادم

مسؤول في «النفط» لـ«الوطن»: إخماد حرائق ١٢ بئراً غازية وإعادتها للإنتاج في زمن قياسي

| علي محمود سليمان

كشف مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية عن الانتهاء من أعمال إخماد البئر رقم ١١٠ في حقل الشاعر، وبدء عمليات معالجة الاندفاع لتركيب فوهة جديدة لإعادة البئر للإنتاج، والانتقال بعدها لإطفاء البئر رقم ١٠٨، ليكون آخر بئر مشتعل حالياً وبذلك تكون فرق وزارة النفط قامت بإطفاء ١٠ آبار في حقلي حيان والمهر وبئرين في حقل الشاعر، ليكون المجموع ١٢ بئر غاز تم إخمادها وإعادتها للإنتاج ضمن زمن قياسي وهو عمل يحسب للفرق الفنية في وزارة النفط والثروة المعدنية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المصدر أنه مع تعدد الجبهات المحررة على يد عناصر الجيش العربي السوري تنفتح جبهات جديدة للعمل أمام الفرق الفنية لوزارة النفط، وآخرها تحرير منطقة قارة من الإرهاب، ولذلك بدأت الوزارة بتحديد أول بئر غازية ليتم تركيب الحفارة ومباشرة العمل فيه، حيث كان ضمن المنطقة بئر استشكافية تم حفرها في العام ٢٠١٠ وعلى أساسه تم تقييم الحقل وحالياً سنعود لاستشكاف وتطوير الحقل للقيام ببناء المحطات وخطوط الغاز لنقل الغاز وتوصيله إلى محطة جندر.

ولفت المصدر إلى أنه يتوقع ضمن المراحل الأولى أن يصل الإنتاج إلى مليون م٣ غازاً طبيعياً حتى الشهر الرابع من العام القادم ٢٠١٨، ليرتفع مع تطور العمل في الحقل ويصل إلى ١,٧ مليون م٣ غازاً طبيعياً مع الشهر التاسع من العام القادم، ضمن ما تم تسميته حقول شمال دمشق وهي قارة والبريج ودير عطية.

وعن معمل غاز التوينان أوضح المصدر أن الأضرار كانت متدنية نسبياً بالمقارنة مع معمل غاز حيان، وتم البدء بالخطة الإسعافية والإنتاج الحالي نحو ٤٠٠ ألف م٣ غازاً طبيعياً، ضمن خطة إيصاله إلى ٦٠٠ ألف م٣ غازاً طبيعياً ضمن المرحلة الأولى، ثم في المرحلة التالية إيصاله إلى مليون م٣ خلال شهرين، ومع استكمال تنفيذ مشروع المعمل يتوقع أن يصل الإنتاج إلى ٣ ملايين م٣ غازاً طبيعياً مع نهاية العام ٢٠١٨، مضيفاً: إن الإنتاج الإجمالي حالياً في سورية تجاوز ١١ مليون م٣ غازاً طبيعياً.

وعما يتعلق بحقول النفط أشار المصدر إلى استمرار تنفيذ الخطة الإسعافية لحقول الثورة في ريف الرقة الجنوبي الغربي، وقد تم تجهيز الآبار الذاتية في حقل الفهدية وحقل جنوب الرصافة وحقل الدبيسان وتم تشغيل بئر نفطية في التوينان، مع استمرار تنفيذ الخطط، حيث وصل الإنتاج حالياً من هذه الآبار إلى ألف برميل نفط.

وبيّن المصدر أن الفرق الفنية التابعة للوزارة قامت بتصميم محطة مسبقة التصنيع، ويتم حالياً تنفيذها في منطقة الفرقلس في ريف حمص، ليصار لاحقاً إلى نقلها إلى حقل وادي العبيد الذي يقع بين الرقة ودير الزور، وذلك بانتظار أن تصبح المنطقة آمنة بشكل كامل، حيث يتوقع أن يصل الإنتاج في هذا الحقل إلى نحو ٤ آلاف برميل نفط ثقيل يومياً، موضحاً أن الغاية من تصنيع المحطة حالياً هو اختصار الوقت بحيث يتم تجهيزها ونقلها وإعادة تركيبها في الحقل، وهو ما قامت به الوزارة كتجربة لأول مرة في آبار حقل الشاعر حيث تم تصنيع المحطات في الفرقلس واختبارها وعند تحرير آبار الشاعر تم نقلها وتركيبها وإعادة الإنتاج للآبار في مدة زمنية قياسية، وذلك على مبدأ التصنيع المسبق.

«المركزي» للمصارف: استعلموا مسبقاً عن طالبي التسهيلات الائتمانية

| محمد راكان مصطفى

طالب المشرف على مفوضية الحكومة لدى المصارف حازم قرفول جميع المصارف والمؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية العاملة في سورية بالالتزام بالاستعلام الائتماني المسبق عن كافة العملاء المتقدمين بطلبات تسهيلات ائتمانية أو تجديد تسهيلات ممنوحة سابقاً من مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف قسم مركزية المخاطر.

وألزم تعميم مصرف سورية المركزي (حصلت «الوطن» على نسخة منه) المصارف والمؤسسات المالية بالتصريح عن جميع بيانات التسهيلات الائتمانية لزبائنها المصرح عنها لمفوضية الحكومة لدى المصارف- قسم مركزية المخاطر وطلبات الاستعلام الائتماني عن طريق برنامج الربط الشبكي المخصص لتبادل البيانات الإلكترونية بين المصرف المركزي والمصارف والمؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية بحيث يرفق التصريح بكتاب موقع ومختوم من الإدارة للبيانات الدورية الخاصة بالتسهيلات الائتمانية لزبائنها حصراً وفق كلمات التشفير المعمول بها حالياً وذلك اعتباراً من البيانات المطلوب التصريح عنها، إضافة إلى إرسال المراسلات ذات الصلة، وطلبات الاستعلام الخاصة بالتسهيلات الائتمانية الواردة منها، والبيانات الخاصة بالردود على تعاميم براءة الذمة للمستثمرين المشمولين بأحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٠٧.

وأشار التعميم إلى أنه سيتم إرسال التعاميم المُعدة أصولاً الخاصة بالاستعلام على أوضاع المستثمرين أعلاه على ذات الحساب، كذلك المراسلات ذات الصلة، مع التنويه إلى الاستمرار بإرسال البيانات الخاصة بالشبكات المرتجعة (إبلاغات أو طلبات استعلام) عبر الربط الشبكي على المخصص وحصراً وبحيث يتم الرد على طلبات الاستعلام عن الشيكات المرتجعة والمراسلات ذات الصلة على الحساب ذاته.

وبين التعميم استيفاء النفقات الخاصة بطلبات الاستعلام بقيمة (١٠٠٠) ل. س عن كل طلب استعلام وارد من المصرف أو المؤسسة بالنسبة للزبائن الطبيعيين، و(١٥٠٠) ل. س عن كل طلب استعلام وارد من المصرف أو المؤسسة للزبائن الاعتباريين.

وأكد التعميم الالتزام بكافة التوجيهات والتعاميم ذات الصلة بما لا يتعارض مع مضمون التعديل الوارد في قرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٤٦٥ /م. ن/ ب٤ تاريخ ٤ /١٢/ ٢٠١٦.

٢٨٠ براد حمضيات مصدرة إلى السودان تلف ٦٠ بالمئة منها بسبب التأكد و«هيئة الصادرات» لا علم لها بالموضوع!

| صالح حميدي

تتلخص مشكلة عدد من المصدرين السوريين ممن قاموا مؤخراً بتصدير شحنة كبيرة من الحمضيات ذات المنشأ السوري بالتأخير الحاصل من السلطات السودانية والمتمثلة بوزارة الزراعة واستغرق هذا التأخير نحو شهرين، تسببت بتلف جزء كبير من المادة علاوة على ارتفاع أجور الشركة المشغلة للبواخر وأصحاب الكونتينرات والبالغة ٢٨٠ براداً، قبل أن تتثبت وزارة الزراعة في السودان من أن البضاعة سورية وليست مصرية، علماً أن التجار السوريين لم يباشروا بالتصدير إلا بعد ورود كتاب من وزارة الزراعة السودانية ينص على السماح بتوريد البرتقال السوري إلى السودان.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات المهدي الدالي أن الهيئة لم تتلق أي كتاب أو شكوى بوجود مثل هذه المشكلة، ولم تتلق أي معلومات شفهية بهذا الخصوص ولا علم لهم كهيئة بهذه القضية.

وأوضح الدالي أن دور الهيئة في كل الأحوال يتمثل بكونه إطار دعم وترويج ومرتجع صادرات، وهو يتمثل بإعادة نسبة من قيمة الصادرات بين ٥ و١٥ بالمئة للمصدر تحسم من قيمة فواتير الكهرباء والتأمينات والضرائب، إضافة إلى دعم الشحن البري والتأكد من المواصفة والجودة للبضائع المصدرة وغيره وهو عرف لهيئات الصادرات وهذا دورها في كل دول العالم.

وفي مثل هذه الحالة بين الدالي أن هناك إمكانية لمخاطبة الأطراف الأخرى، ونظراؤنا التجاريون من خلال مراسلات وزارة التجارة الخارجية بكتاب من الهيئة يذكر فيه حيثيات المشكلة والمسوغات ترسله إلى وزارة الخارجية السورية وهي بدورها يمكن أن تخاطب الملحقية التجارية في البلد المعني لحل مثل هذه الإشكاليات. ولفت إلى أن البيت التجاري التابع للهيئة يتدخل لحل مثل هذه الإشكاليات كذلك ولكن مع الدولة المقام فيها هذا البيت وأن الهيئة تسعى لتوسيع رقعة انتشار هذه البيوت مع مختلف البلدان التي لسورية علاقات تجارية مستمرة معها.

ولفت الدالي كذلك إلى أن هذه الأدوار غالباً ما يقوم بها اتحادات الغرف المعنية عبر التواصل مع نظرائها في البلدان المستهدفة أو التي تقع معها إشكالات تجارية.

وتحدثت «الوطن» مع عدد من المصدرين حول هذه المشكلة حيث بين جمال السمان أن المصدرين السوريين تلقوا كتاباً من السودان يقضي بالسماح بتوريد الحمضيات السورية إلى السودان، ووصلت شحنة تشكل ٦٧٠٠ طن تقريباً إثر ذلك مكونة من ٢٨٠ براداً سورياً حمولة كل واحد منها نحو ٢٤ طناً من البرتقال من نوعية البلانسيا والماوردي.

وذكر قاسم عرابي أن هذه هي المرة الأولى يتم فيها تصدير حمضيات إلى السودان ووصلت إلى ميناء بور السودان، ودخل جزء قليل منها قبل أن يتم منع إدخال باقي الشحنة بحجة أن البرتقال مصري، وبعد التحقق من البيانات وشهادات المنشأ ثبت للسلطات السودانية أن البضاعة سورية خالصة وسمحت بإدخال الكميات الأخرى ولكن بعد فوات الأوان حيث تعرضت نسبة أكثر من ٦٠ بالمئة منها للتلف على مدى شهرين من التوقف في الميناء.

بدوره عدنان عبد الدايم لفت إلى أن البضاعة ترتب عليها أجور للشركة الناقلة للبضاعة وحصل خلاف بشأن من يتحمل هذه الأجور والتأخير، علماً أن المسؤولية تقع على السلطات السودانية ممثلة بوزارة الزراعة عندما منعت إدخال هذه البضاعة بحجة أنها مصرية وتسببت بغرامات التأخير ولن يستطيع تحمل هذه الغرامات لا التاجر السوداني ولا السوري لأنها مرتفعة جداً وأن رمي البضاعة في البحر أربح لهم من أخالها إلى أسواقهم المحلية.

يذكر أن الهيئة وفي مرسوم إحداثها تعمل كصلة وصل بين الموردين الأجانب والمصدرين السوريين وتقدم المساعدة لكلا الطرفين وبيانات عن التجارة الوطنية والدولية وتسهم في إزالة العقبات التي تعترض المصدرين.